

المهاجرون
عبر ليبيا: مطاردة
في البحر واغتصاب
في الاحتجاز



كأس 6

أحمد عوض بن مبارك
وزير يقود معركة
الدبلوماسية الأخيرة
للمشرية اليمنية



كأس 8

أدوات القمع
ترسخ صورة
مشوهة عن
سلطة عباس



كأس 7

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2021/07/18

08 ذو الحجة 1442

السنة 44 العدد 12123

Sunday 18/07/2021

44th Year, Issue 12123



ارتباك جزائري بعد تذكير مغربي بمخاطر لعبة الأقليات والانفصال

الجزائر تدعي دعم البوليساريو لكن الهدف هو الإطالة على المحيط

الجزائر - الرباط - أزيكت مداخلة مغربية في اجتماع دولي الجزائر بان أثارت قضية انفصال منطقة القبائل وحق تقرير المصير بعد سنوات من تنبيه الرباط إلى خطورة التمادي في تبني الخطاب الانفصالي للبوليساريو. واعتبرت أوساط مغربية أن تصريحات الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال لم تكن تحمل أي دعوة إلى انفصال منطقة القبائل شرق الجزائر، وأن الهدف هو لغت نظر السلطات الجزائرية إلى التناقض في خطابها من خلال التحريض على انفصال البوليساريو من جهة ورفض أي مطالب لسكان القبائل بشأن الانفصال أو الحكم الذاتي الموسع من جهة أخرى.

وأشارت إلى أن الغضب الجزائري من التصريح، الذي جاء في سياق تحذير من مخاطر اللعبة الجزائرية المستمرة في التحريض على وحدة المغرب، يظهر أن عمر هلال قد وضع يده على القضية التي يتخوف منها الجزائريون أي قضايا الانفصال سواء بالنسبة إلى سكان القبائل أو سكان الجنوب الذين يتهمون السلطات بالاستئثار بنفطهم وغازهم في مقابل تمهيشهم.

ولفتت هذه المصادر إلى أن الجزائر تستخدم البوليساريو لتحقيق هدفها أي الإطالة على المحيط الأطلسي، وهو ما يفسر استمرارها في تمويل حرب خاسرة منذ انطلاقتها وتحمل أعبائها الثقيلة على اقتصاد يعاني من الأزمات، وعلى شارع لا يتوقف عن الاحتجاج ويطلب بتحويل ما ينفق على الحرب لخدمته.

وقال بيان لوزارة الخارجية الجزائرية ردا على تصريحات هلال إن "الجزائر تدعو بشدة هذا الانجراف الخطير، بما في ذلك على المملكة المغربية نفسها داخل حدودها المعترف بها دوليا"، معتبرة تصرف المغرب "يندرج ضمن حملة معادية للجزائر".

وأكد رضا الفلاح أستاذ القانون الدولي في الجامعة المغربية أن تصريح السفير المغربي لدى الأمم المتحدة بث موجة من الفرع التشديد داخل أركان النظام الجزائري وأنه قد وضع الجارة

الشرقية أمام التناقضات التي تلف جميع خطاباتها. وأشار الفلاح في تصريح لـ "العرب" إلى أنه ينبغي قراءة تصريح عمر هلال انطلاقا من دلالة المصطلحات المستعملة والأثر المراد إحداثه، وليس باعتباره تصريحاً يعبر عن موقف الدبلوماسية المغربية، لأن التوجه الرسمي والراسخ للمملكة المغربية هو مع دعم الوحدة الترابية للدول.

وكان هلال قال في تعليق على كلام وزير الخارجية الجزائري القديم الجديد رمضان لعمامرة إنه "يقف كمدافع قوي عن حق تقرير المصير، وينكر هذا الحق نفسه على شعب القبائل، أحد أقدم الشعوب في أفريقيا، والذي يعاني من أطول احتلال أجنبي"، مضيفا أن تقرير المصير "ليس مبدأ مزاجيا. ولهذا السبب يستحق شعب القبائل الشجاع، أكثر من أي شعب آخر، التمتع الكامل بحق تقرير المصير".

وشدد الفلاح على أنه عندما يتعلق الأمر بالتهديدات التي تمس الوحدة الترابية للدول فإن السياسة الخارجية المغربية تشبعت دوماً بالوضوح والانسجام ولم تدعم أبداً الأطروحات الانفصالية حتى في الجزائر التي تسخر إمكانيات وموارد ضخمة سعياً لضرب



الجزائريون ملوا من ورطة بوليساريو

الوحدة الترابية للمملكة المغربية. وقال مراقبون جزائريون إن تركيز السلطة والإعلام الحليف لها والأحزاب التي تدور في فلكها على التصريح المغربي بشأن انفصال القبائل يهدف إلى التغطية على الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد في الفترة الأخيرة والتي تهدد بعودة الحراك الشعبي باكثر قوة. وأشار هؤلاء إلى أن النظام في الجزائر سيجد في ما يعتبره تحريضا مغربيا فرصة للضغط على سكان منطقة القبائل واتهامهم بالعمالة للخارج وتهديد وحدة الدولة للتغطية على حقيقة أن الانفصال مطلب شعبي في المنطقة، وقد تحول إلى مشروع عملي بميلاد حركة "استقلال القبائل" المعروفة بـ "ماك" في العام 2007 بمحافظة تيزي وزو من طرف عناصر بربرية راديكالية يتزعمهم فرحات مهني.

وإذ ظلت السلطة تتجاهل حركة "ماك" إلا أن نشاطها في المنطقة صار محل قلق رسمي في البلاد، خاصة منذ اندلاع احتجاجات الحراك الشعبي في 2019 فأدرجتها كحركة إرهابية. وإن تأخر ميلاد "ماك" إلى غاية العام 2007، إلا أن بوادر الفكر الانفصالي لدى راديكاليين بربر بدأت تطفو إلى السطح مع مطلع الألفية الجديدة، خاصة بعد

الدوحة - بدأت دول الخليج تكتشف، بعد التقدم في مسار توطيّن الوظائف، أن الأمر ليس بهذه السهولة، بالرغم مما يلاقيه هذا المسار من حماس شعبي، وأن الحاجة إلى العمالة الوافدة ستظل ضرورة بالنسبة إلى اقتصادياتها. ورغم الضغوط التي يتعرضون إليها لإجبارهم على المغادرة، فإن نظرة على ما يقدمونه وينفقونه في الخليج تكشف أنهم محرك اقتصادي كبير، حيث أشار تقرير لمصرف قطر المركزي إلى أن الوافدين يحوزون على ثلث السيولة في البلاد.

وأظهرت بيانات حديثة صادرة عن المصرف أن إجمالي ودائع المقيمين في قطر بلغت حتى نهاية الشهر الماضي نحو 689 مليار ريال (189.2 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 2.4 في المئة مقارنة بـ 673 مليار ريال (184.8 مليار دولار) خلال ذات الفترة من العام الماضي. وبالتوازي، تشير تقارير أخرى إلى أن الاقتصاديات الخليجية بدأت تتأثر بشكل جلي من استراتيجيات التخليص التدريجي من العمال الأجانب وتعويضهم بعمال محليين لا يمتلكون نفس الخبرات ولا الاستعداد لتحقيق نفس المردودية، وأنها بدأت تعاني من الركود.

ولاحظ مراقبون محليون أن الدول التي اعتمدت التوطيّن تشهد ركودا في أسواق العقارات والإيجارات والمطعم وبيع السلع، وهو ما يوضح حجم الخسارة المترتبة عن طرد عاملات متخصصات بالعمل في مختلف القطاعات، وخاصة في القطاع الخاص الذي لا يجلب اهتمام العمالة المحلية. وتشير تقارير في صحف محلية بالدول التي تقدم فيها تنفيذ خيار التوطيّن إلى أن العقارات خالية الآن ولا يعرف أصحابها من المواطنين كيف يسدون قروض البنوك، والأمر نفسه بالنسبة إلى المطاعم التي أغلقت بسبب الخسائر. كما توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية التي يمتلكها مواطنون والتي تعتمد على تشغيل الوافدين. وعزا التقرير الأخير لوكالة ستاندر

أند بورن، الذي صدر في فبراير الماضي، هذا الوضع إلى "ضعف نمو القطاعات غير النفطية، وسياسات توطيّن القوى العاملة"، متوقعا أن تتعرض "إنتاجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى ركود"، خاصة فيما يتعلق بمستويات الدخل والتنوع الاقتصادي. ويعتقد المراقبون أن خيار توطيّن الوظائف لم يكن يراعي حاجيات الاقتصاديات الخليجية بقدر ما كان

أرقام مصرفية من قطر تقلب انطباعات توطيّن الوظائف في الخليج

خطوة سياسية لطماننة المواطنين بشأن مستقبلهم، ومنع تسرب القلق إليهم في منطقة سيطرت عليها التوترات والاحتجاجات. كما أنه يخفي نظرة أثنائية تتعامل مع الوافدين على أنهم عنصر طرفي يمكن التضحية به لإرضاء المواطنين دون تقييم هذه الخطوة وتأثيرها على الاقتصاد وعلى استقرار المجتمعات.

وتزامنت سياسات التوطيّن مع فرض الضرائب والرسوم على الوافدين بغرض تنويع الإيرادات وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وإلى حد الآن، لم يظهر خيار طرد العمالة الوافدة أنه يؤدي نتائج، إذ لم تنقل نسب البطالة بين المواطنين الباحثين عن شغل، كما لم تحدث زيادة نسبية في الملة مقارنة بـ 673 مليار ريال (184.8 مليار دولار) خلال ذات الفترة من العام الماضي.

وبالتوازي، تشير تقارير أخرى إلى أن الاقتصاديات الخليجية بدأت تتأثر بشكل جلي من استراتيجيات التخليص التدريجي من العمال الأجانب وتعويضهم بعمال محليين لا يمتلكون نفس الخبرات ولا الاستعداد لتحقيق نفس المردودية، وأنها بدأت تعاني من الركود.

ولاحظ مراقبون محليون أن الدول التي اعتمدت التوطيّن تشهد ركودا في أسواق العقارات والإيجارات والمطعم وبيع السلع، وهو ما يوضح حجم الخسارة المترتبة عن طرد عاملات متخصصات بالعمل في مختلف القطاعات، وخاصة في القطاع الخاص الذي لا يجلب اهتمام العمالة المحلية. وتشير تقارير في صحف محلية بالدول التي تقدم فيها تنفيذ خيار التوطيّن إلى أن العقارات خالية الآن ولا يعرف أصحابها من المواطنين كيف يسدون قروض البنوك، والأمر نفسه بالنسبة إلى المطاعم التي أغلقت بسبب الخسائر. كما توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية التي يمتلكها مواطنون والتي تعتمد على تشغيل الوافدين. وعزا التقرير الأخير لوكالة ستاندر

أند بورن، الذي صدر في فبراير الماضي، هذا الوضع إلى "ضعف نمو القطاعات غير النفطية، وسياسات توطيّن القوى العاملة"، متوقعا أن تتعرض "إنتاجية دول مجلس التعاون الخليجي إلى ركود"، خاصة فيما يتعلق بمستويات الدخل والتنوع الاقتصادي. ويعتقد المراقبون أن خيار توطيّن الوظائف لم يكن يراعي حاجيات الاقتصاديات الخليجية بقدر ما كان

ويعتقد المراقبون من انسياق الدول الخليجية وراء الخطاب الشعبي الذي يحمل الوافدين مسؤولية كل الأزمات من البطالة إلى كورونا، معتبرين أن هذا الخطاب قد يحل أزمة البطالة مؤقتا ويلقي حفاوة لدى نشطاء على مواقع التواصل المختلفة، لكنه قد يفرز نتائج سلبية على المديين المتوسط والبعيد. ولفت هؤلاء إلى أن الزيادة الكبيرة في فاتورة أجور القطاع العام لاستيعاب المواطنين الباحثين عن عمل سوف تؤدي إلى أعباء إضافية على الدول التي تواجه أزمات أخرى على المستوى الاقتصادي والأمني. كما أن فشل خيار التوطيّن في الاستجابة للطلبات المرتفعة من الباحثين عن عمل مريح في القطاع العام قد يقود إلى توترات اجتماعية وسياسية.

189

مليار دولار إجمالي ودائع المقيمين في قطر

وقال عبد الشهري الخبير الاقتصادي الكويتي في تصريحات سابقة لوكالة الأناضول إن خطط التوطيّن تزيد راتب الموظف المحلي بسبب القوانين التي تجبر الشركات على تعيين المواطنين بتكلفة أعلى.

ويحذر المراقبون من انسياق الدول الخليجية وراء الخطاب الشعبي الذي يحمل الوافدين مسؤولية كل الأزمات من البطالة إلى كورونا، معتبرين أن هذا الخطاب قد يحل أزمة البطالة مؤقتا ويلقي حفاوة لدى نشطاء على مواقع التواصل المختلفة، لكنه قد يفرز نتائج سلبية على المديين المتوسط والبعيد. ولفت هؤلاء إلى أن الزيادة الكبيرة في فاتورة أجور القطاع العام لاستيعاب المواطنين الباحثين عن عمل سوف تؤدي إلى أعباء إضافية على الدول التي تواجه أزمات أخرى على المستوى الاقتصادي والأمني. كما أن فشل خيار التوطيّن في الاستجابة للطلبات المرتفعة من الباحثين عن عمل مريح في القطاع العام قد يقود إلى توترات اجتماعية وسياسية.

الكاظمي في واشنطن يبحث عن الدعم لتقليص نفوذ إيران

بالأمر الواقع ورضوخا للقوى التي عبرت أكثر من مرة عن عدم اعترافها بالدولة.

وخلال الأعوام القليلة الماضية سعى الإعلام العراقي الخاضع لإيران إلى تقديم الحشد الشعبي في صورة "قوة مقدسة" لا يمكن أن يرتكب عناصرها أي خطأ، وهو ما جعل من نقدها من أي جهة عراقية، ولو كان رئيس الوزراء أمرا صعبا.

واعلنت الحكومة العراقية الخميس أن الكاظمي استقبل وفدا أميركيا برئاسة بريست ماخسور، حيث ناقش الطرفان الليات انسحاب القوات الأميركية والانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي.

ولوح الكاظمي بتقديم استقالته لرئيس الجمهورية، ما لم تطلق يد الحكومة في ضبط تصرفات قوات الحشد الشعبي التي تتعشكليا له بصفته القائد العام للقوات المسلحة، لكنه لم يلح في ذلك. وفيما نجح في منعها من تنفيذ استعراض كبير في بغداد، إلا أنه قبل بان يتم هذا الاستعراض بعد ذلك بأيام في ديالى، وأشرف عليه بنفسه ما اعتبر اعترافا

وخلال الأسابيع الأخيرة أرسلت إيران بشكل سري حسين طائب رئيس جهاز الاستخبارات في الحرس الثوري وقبله إسماعيل قانني رئيس فيلق القدس، والهدف هو استمرار التنسيق مع قادة الميليشيات والتحكم في نسق التصعيد حسب حاجة طهران وأجندتها.

وقال هؤلاء المراقبون إن الكاظمي الذي بدا مجبرا على القبول بالسيطرة الإيرانية، سيعمل من خلال الزيارة على إظهار معارضته لهذه السيطرة، وأنه يريد سياسة خارجية تقوم على النأي بالنفس وبناء علاقات متكافئة مع مختلف الفرقاء، وسيعرف حدود الحركة الأميركي وماذا يمكن أن تقوم به واشنطن لدعم مساعيه.

وأشاروا إلى اللقاء الذي جمع الكاظمي والرئيس برهم صالح مع المبعوث الأميركي بريت ماكغورك منسق الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتين إلى وجود توافق بين الكاظمي وصالح حول كيفية الخروج بحد أدنى من الاستقلالية بعد

العراق "في القضايا الأمنية ليشمل الجهود المشتركة التي تضمن هزيمة" تنظيم داعش بشكل دائم. ولم تتطرق المتحدثة إلى إيران التي تمارس نفوذها في العراق المجاور عبر روابطها الوثيقة بحكومة بغداد ودعم فصائل شيعية تنسج هجمات على منشآت عسكرية تستضيف قوات أميركية. لكن مراقبين عراقيين اعتبروا أن موضوع النفوذ الإيراني في البلاد سيكون العنصر الرئيسي في الزيارة، مشيرين إلى أن تكثيف الهجمات على المواقع العسكرية والدبلوماسية الأميركية قبل الزيارة كان محاولة لفرص موضوع الانسحاب على طاوله اللقاء العراقي - الأميركي.

بغداد - تمثل زيارة واشنطن عنصر دفع قوي لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في مساعاه للحد من نفوذ إيران في العراق، والضغوط التي تمارسها الميليشيات الموالية لها لتسريع الانسحاب الأميركي. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي إن الزيارة ستسلط الضوء على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وستعزز التعاون الثنائي وفقا لاتفاق عام 2008 الذي جرى بموجبه سحب القوات الأميركية من العراق. وأشارت المتحدثة إلى مجالات تحظى باهتمام مشترك لدى البلدين ومنها الطاقة والصحة، وقالت إن جو بايدين يتطلع إلى تعزيز التعاون مع



لبنان يدفع ثمن قيام «عهد حزب الله» خيرالله خيرالله